

دراسات نقدية 2

الواجب 6



دراسات نقدية2

إعداد الطالب
محمد بن فراج الفراج
دكتورة الإدارة – المستوى الثاني
الرقم الجامعي : 253001857

الأهداف العامة

متطلبات المهمة	2
معلومات عامة عن الدراسة	3
دقة استخدام الاقتباسات في ضوء المعايير الأكاديمية	4
شمولية التوثيق واتساقه بين المتن وقائمة المراجع	5
موثوقية وحداثة المصادر العلمية	6
الملكية الفكرية وإعادة الإنتاج المعرفي	7
فحص السرقة الأكاديمي	8
الأصالة والإضافة العلمية	9
الالتزام بالمعايير الأخلاقية في البحث العلمي	10
التقييم النهائي وفق معايير النزاهة الأكاديمية	11
التوصيات	12

الواجب

5

الهدف



- تقييم الالتزام بالنزاهة الأكاديمية
- تحليل جودة المصادر والإطار النظري
- قياس الأصالة والإضافة العلمية

متطلبات المهمة

- تحليل نقدي لمدى الالتزام بالنزاهة الأكاديمية (الاقتباس والتوثيق والملكية الفكرية).
- تقييم جودة وشمولية المصادر والإطار النظري وترابطه مع موضوع الدراسة.
- فحص الأصالة العلمية والتشابه البنيوي ومستوى الإسهام المعرفي.
- تقويم الالتزام بالمعايير الأخلاقية في جمع البيانات وتحليلها.
- تقديم تقييم شامل يبرز نقاط القوة ومجالات التحسين.



الجامعة العربية الأمريكية – جنين
كلية الدراسات العليا

مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ وظائف الموارد البشرية من
وجهة نظر العاملين في الأجهزة الأمنية

إعداد

جلال عبد يوسف عبد اللطيف

إشراف

د. محمد أبو زايد

تم تقديم هذه الدراسة استكمالاً لمطلوبات درجة الماجستير

في إدارة الموارد البشرية

شباط/2023

الجامعة العربية الأمريكية – جنين 2011. جميع حقوق الطبع محفوظة.

المعلومات العامة للبحث العلمي

- عنوان الرسالة : مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ وظائف الموارد البشرية
- الباحث : جلال عبداللطيف
- السنة : 2023
- المنهج المتبع : المنهج الوصفي التحليلي .
- مجتمع الدراسة : الجهاز الأمني في فلسطين
- عينة الدراسة : عينة من العاملين في الأجهزة الامنية
- اداة الدراسة : الاستبانة وتحليل البيانات باستخدام الاختبارات الاحصائية.

دقة استخدام الاقتباسات في ضوء المعايير الأكاديمية

- يتضح وجود التزام ظاهري باستخدام الاقتباسات داخل النص، كما في الإشارة إلى (الهزام، 2016) عند تناول دور تكنولوجيا المعلومات، إلا أن الاعتماد على مصدر واحد في طرح فكرة عامة أضعف من توازن البناء المعرفي وجعل الطرح أحادي الاتجاه، وهو ما يحد من قدرته على دعم نقاش علمي متعدد الأبعاد، الأمر الذي كان يستلزم توظيف أكثر من مرجع وإجراء موازنة بين وجهات نظر مختلفة لتعزيز العمق التحليلي
- في تعريف الاتصال (الرابعة، 2003)، تم عرض التعريف بصيغة قريبة من المصدر الأصلي دون إعادة صياغة تحليلية أو ربط مباشر بسياق الدراسة، مما جعل الاقتباس يؤدي وظيفة نقل المعرفة بدلا من توظيفها في بناء الحجة العلمية، وكان من الأنسب إعادة صياغة المفهوم بطريقة تعكس فهم الباحث وربطه بمتغيرات الدراسة

- في تعريف البرمجيات (أبو زيد، 2005)، تم إدراج التعريف دون توضيح علاقته بالإطار المفاهيمي للدراسة، وهو ما أدى إلى وجود فجوة بين المفهوم النظري والتطبيق البحثي، وكان من المفترض دمج هذا التعريف ضمن بناء النموذج المفاهيمي بما يعكس دوره في تفسير الظاهرة المدروسة

شمولية التوثيق واتساقه بين المتن وقائمة المراجع

- يظهر أن الدراسة تضمنت عددا من الإشارات المرجعية عند عرض المفاهيم الأساسية إلا أن هذا التوثيق جاء في إطار عرض تجميعي، حيث تم تقديم مفاهيم مثل البيانات، الشبكات والاتصال كل على حدة اعتمادا على مصادر مختلفة، دون بناء إطار مفاهيمي يوضح العلاقات التكاملية بينها
- يظهر بوضوح عند عرض مفهوم البيانات من مصدر (Suganthiya, 2021) ثم الانتقال إلى الشبكات من مرجع مختلف، ثم الاتصال من (الرابعة، 2003)، حيث تم تقديم كل مفهوم بصورة مستقلة دون توضيح العلاقة الوظيفية بينها داخل منظومة تكنولوجيا المعلومات
- يتكرر هذا النمط عند الانتقال من تعريف البرمجيات (أبو زيد، 2005) إلى الحديث عن أنظمة المعلومات دون بناء تسلسل منطقي يربط بين هذه المكونات الأمر الذي أضعف الترابط النظري حيث بقيت المفاهيم في صورة وحدات معرفية منفصلة، وكان يستلزم دمجها ضمن نموذج تفسيري يوضح تكامل هذه العناصر داخل سياق الدراسة

- في عرض الدراسات السابقة، مثل دراسة (مراد وقسوم، 2020) ودراسة (طوهيري، 2015)، تم الاكتفاء بالعرض الوصفي المتكرر الذي يركز على الهدف والمنهج والنتائج، دون إجراء مقارنة تحليلية بين هذه الدراسات أو إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، مما حد من قدرتها على دعم البناء النظري، وكان من الأنسب توظيف هذه الدراسات بشكل مقارنة يبرز موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات
- لم يتم ربط نتائج الدراسات السابقة بشكل مباشر بمتغيرات الدراسة الحالية، الأمر الذي أضعف من وضوح الفجوة البحثية وكان يستلزم استخدام هذه الدراسات لتبرير مشكلة البحث وتحديد موقع الإسهام العلمي بدقة

موثوقية وحداثة المصادر العلمية

■ الدراسة اعتمدت على مصادر ذات طابع أكاديمي إلا أن اختيار هذه المصادر لم يراعِ التوافق الزمني مع طبيعة الموضوع المرتبط بتكنولوجيا المعلومات حيث تم الاستناد إلى مراجع تقليدية عند تعريف مفاهيم حديثة كما في استخدام تعريف البرمجيات (أبو زيد، 2005) وتعريف الاتصال (الرابعة، 2003) لتفسير بيئة رقمية معاصرة وهو ما أدى إلى تقديم تصور نظري لا يعكس التحولات الحالية في أنظمة المعلومات وإدارة الموارد البشرية الرقمية

■ هذا الاختيار أضعف القدرة التفسيرية للدراسة حيث بقيت المفاهيم في إطارها التقليدي دون ربطها بتطبيقات حديثة مثل الأنظمة الذكية أو منصات الموارد البشرية الرقمية

■ إذ من الأنسب توظيف مصادر حديثة تربط هذه المفاهيم مباشرة ببيئة الدراسة، مثل نماذج **e-HRM** أو التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية، بحيث يتم تفسير دور البرمجيات ليس كمفهوم عام، بل كأداة استراتيجية تدعم التوظيف الإلكتروني أو التدريب الرقمي داخل المؤسسة

- يظهر هذا الخل بشكل أوضح عند تناول الإدارة الإلكترونية، حيث تم تقديمها ضمن إطار وصفي عام دون الاستناد إلى نماذج حديثة أو دراسات معاصرة توضح آليات تطبيقها في المؤسسات، رغم أن موضوع الدراسة قائم أساسا على تكنولوجيا المعلومات وهذا :
 - ← أدى إلى فجوة بين الإطار النظري والتطبيق الميداني، حيث لم يتم توظيف المفهوم لتفسير النتائج أو ربطه بوظائف الموارد البشرية التي تم قياسها في الدراسة
 - ← اذ من الممكن تعزيز هذا الجانب من خلال الاستناد إلى دراسات حديثة توضح كيف تؤثر الأنظمة الرقمية على التوظيف أو التدريب أو تقييم الأداء، ثم ربط هذه النماذج مباشرة بنتائج الدراسة الميدانية
- محدودية الاعتماد على الدراسات الدولية الحديثة جعلت الإطار النظري محصورا في نطاق تقليدي، حيث لم يتم إدراج نماذج أو نتائج حديثة تعكس التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا الموارد البشرية وهذا :
 - ← يضعف من موقع الدراسة ضمن الأدبيات العالمية، ويجعل نتائجها أقل قابلية للمقارنة أو التعميم
 - ← اذ من الأنسب إدراج دراسات حديثة منشورة في مجلات علمية محكمة، ثم توظيفها لمقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج دولية مشابهة، بما يعزز تفسير النتائج ويمنحها بعدا علميا أوسع

الملكية الفكرية وإعادة الإنتاج المعرفي

- عدم ظهور مؤشرات في الدراسة على وجود نقل حرفي مباشر وهو ما يعكس التزاما أساسيا بحقوق الملكية الفكرية من حيث الشكل إلا أن هذا الالتزام لم يتطور إلى مستوى إنتاج معرفي مستقل، حيث اتسمت الصياغة بالقرب من النصوص الأصلية مع الحفاظ على نفس البناء المنطقي
- ويظهر ذلك عند عرض فوائد تكنولوجيا المعلومات، حيث تم تقديمها ضمن تسلسل تقليدي (الخدمات الإلكترونية، العقود الإلكترونية، النشر الإلكتروني)، وهو نفس النمط المتكرر في الأدبيات، دون إعادة تنظيم أو تفسير خاص بسياق الدراسة
- يتضح في الاستناد إلى طرح عام مدعوم بمصدر مثل (الهزام، 2016)، حيث تم استخدام الفكرة كما وردت دون إعادة توظيفها في تفسير واقع المؤسسة محل الدراسة :
 - ← هذا النمط يحد من الاستقلالية الفكرية، ويجعل النص أقرب إلى إعادة عرض الأدبيات
 - ← وكان من الأنسب إعادة صياغة هذه الفوائد وربطها مباشرة بنتائج الدراسة، مثل تفسير كيف أسهمت الأنظمة الإلكترونية في تحسين التوظيف أو التدريب داخل البيئة الميدانية

- يظهر في تكرار تعريفات متقاربة مستندة إلى مصادر مختلفة، مثل تعريف الاتصال (الرابعة، 2003) وتعريف البرمجيات (أبو زيد، 2005)، حيث تم عرض كل تعريف بصورة منفصلة دون دمجها ضمن إطار مفاهيمي موحد
- ← هذا يعكس اعتمادا على عرض التعريفات كما وردت في مصادرها، دون إعادة تركيبها أو إبراز العلاقة بينها
- ← وكان من الممكن دمج هذه التعريفات في صياغة تحليلية واحدة توضح كيف تتكامل أنظمة الاتصال والبرمجيات في دعم نظم الموارد البشرية الإلكترونية داخل المؤسسة
- غياب واضح للتعليق التحليلي عند عرض المفاهيم المرتبطة بالإدارة الإلكترونية، حيث يتم تقديم المفهوم بشكل وصفي عام دون الاستناد إلى نماذج حديثة أو مقارنة بين اتجاهات مختلفة في الأدبيات
- يظهر ذلك في عرض المفهوم دون الإشارة إلى دراسات حديثة أو نماذج تطبيقية، رغم أن الموضوع يرتبط مباشرة بتكنولوجيا المعلومات :
- ← هذا يقلل من حضور الصوت البحثي ويجعل النص أقرب إلى التلخيص
- ← الأنسب دعم المفهوم بدراسات حديثة ومقارنته بنتائج الدراسة الحالية لإبراز الإضافة العلمية

فحص السرقة الأكاديمي

- لا تتوافر مؤشرات واضحة على وجود سرقة أدبية مباشرة ((Copy-Paste، وهو ما يعكس التزاما أساسيا بمبدأ النزاهة الأكاديمية من حيث الإسناد الشكلي، خاصة في ظل وجود إحالات مرجعية صريحة مثل (الهزام، 2016) و(الرابعة، 2003) و(أبو زيد، 2005)، بما يدل على نسب الأفكار إلى مصادرها الأصلية غير أن هذا الالتزام رغم أهميته لا يستبعد وجود أشكال أكثر تعقيدا من التشابه، لاسيما على مستوى البنية الفكرية والتنظيمية للنص
- يتضح في اعتماد نمط متكرر في عرض المفاهيم، حيث يتم تناول موضوعات مثل تكنولوجيا المعلومات أو الإدارة الإلكترونية وفق تسلسل تقليدي يبدأ بالتعريف ثم الأهمية ثم الفوائد، وهو نمط مستقر في الأدبيات

■ ويظهر هذا بوضوح في عرض فوائد تكنولوجيا المعلومات وفق الترتيب التقليدي (الخدمات الإلكترونية، العقود الإلكترونية، النشر الإلكتروني)، دون إعادة تنظيم أو إعادة تأطير يتناسب مع سياق الدراسة

← الأمر الذي يفضي إلى تشابه بنيوي مع العديد من المصادر، حتى في غياب النقل الحرفي
← من الأجدر إعادة بناء هذا العرض في ضوء متغيرات الدراسة، كإعادة تصنيف الفوائد وفقا لوظائف الموارد البشرية وربطها بالنتائج الميدانية

■ يتكرر هذا النمط في عرض الدراسات السابقة، حيث يتم استخدام صياغات لغوية نمطية متشابهة (هدفت الدراسة – استخدمت المنهج – توصلت النتائج)، كما في تناول دراسات مثل (مراد وقسوم، 2020) و(طوهبري، 2015)، دون تنويع أسلوب أو دمج تحليلي بين هذه الدراسات :

← وهو ما يعزز احتمالية التشابه في أدوات الكشف عن الانتحال مثل Turnitin، رغم غياب السطو المباشر
← وكان من الأنسب تقديم هذه الدراسات ضمن معالجة تحليلية مركبة تقوم على المقارنة واستخلاص الاتجاهات العامة

- إن تكرار التسلسل المنطقي ذاته في عدد من الفقرات، لاسيما في عرض المفاهيم الأساسية مثل الاتصال والبرمجيات وأنظمة المعلومات، يعكس اعتمادا على قوالب جاهزة في الكتابة الأكاديمية :
- ← الأمر الذي يحد من تميز النص ويضعف من حضوره العلمي المستقل
- ← من الأجدر إعادة تنظيم المحتوى ضمن إطار تحليلي موحد يبرز العلاقات البينية بين المفاهيم داخل سياق الدراسة

على الرغم من خلو النص من السطو الأكاديمي المباشر، إلا أن اعتماده على أنماط عرض تقليدية وصياغات متكررة أفضى إلى درجة من التشابه البنيوي، مما يستدعي إعادة بناء المحتوى بأسلوب تحليلي أكثر أصالة يعكس استقلالية فكرية أوضح.

الأصالة والإضافة العلمية

- يوجد جهد تطبيقي منظم في الدراسة من خلال اعتماد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة ميدانية من العاملين، وهو ما يعكس توجهها منهجيا لقياس الظاهرة بشكل كمي قائم على إدراك الأفراد
 - تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) مع توظيف مؤشرات إحصائية مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات الدلالة، بهدف قياس درجة تأثير تكنولوجيا المعلومات في وظائف الموارد البشرية
 - وهو ما يعكس التزاما بالإجراءات الكمية المتعارف عليها، ويمنح الدراسة قدرا من الموثوقية على مستوى التحليل الإحصائي
 - بقاء التوظيف محصورا في إطار القياس الكمي للعلاقات، دون أن يمتد إلى بناء تفسير نظري يوضح آليات هذا التأثير أو طبيعته
- ← الأمر الذي يجعل النتائج أقرب إلى توصيف العلاقة منها إلى تفسيرها
- ← من الأجدر توظيف هذه النتائج في تطوير نموذج تفسيري يوضح كيف تسهم تكنولوجيا المعلومات في تحسين كفاءة التوظيف أو التدريب أو تقييم الأداء داخل السياق المؤسسي

■ على مستوى الإطار النظري، يعتمد الطرح على تجميع الأدبيات من خلال عرض تعريفات ومفاهيم مستندة إلى مصادر مثل (الهزام، 2016) و(الرابيعة، 2003) و(أبو زيد، 2005)، دون إعادة بناء هذه المفاهيم ضمن إطار نظري متكامل

← الأمر الذي يجعل الإطار النظري أقرب إلى عرض معرفي منه إلى بناء تفسيري
← من الأنسب صياغة نموذج مفاهيمي يربط بين تكنولوجيا المعلومات ووظائف الموارد البشرية بشكل مباشر، مع توضيح طبيعة العلاقات بين المتغيرات

■ عرض النتائج جاء في إطار وصفي يركز على إبراز الاتجاهات العامة، مثل وجود تأثير إيجابي لتكنولوجيا المعلومات على وظائف الموارد البشرية، دون تحليل معمق لطبيعة هذا التأثير أو تفسيره في ضوء الأدبيات السابقة

← مما يحد من القيمة التفسيرية للنتائج ويجعلها أقرب إلى العرض الإحصائي منها إلى التحليل العلمي
← وكان من الأجدر ربط النتائج بنظريات أو نماذج تفسيرية، أو مقارنتها بنتائج دراسات سابقة لإبراز أوجه الاتفاق أو الاختلاف

■ لم يتم توظيف النتائج في تطوير إطار نظري أو اقتراح نموذج جديد، حيث بقيت العلاقات بين المتغيرات في حدود الوصف الكمي دون تعميق أو إعادة تفسير

← الأمر الذي يقلل من الإسهام المعرفي ويجعل الدراسة أقرب إلى اختبار ما هو قائم بدلا من تطويره
← وكان من الأنسب استخدام النتائج لبناء نموذج تفسيري يعكس خصوصية السياق المؤسسي للدراسة

رغم تحقق أصالة تطبيقية واضحة مدعومة بإجراءات منهجية كمية، إلا أن غياب التفسير النظري المعمق وعدم توظيف النتائج في بناء نموذج مفاهيمي قد حدّ من الإضافة العلمية، وجعل الدراسة أقرب إلى القياس الوصفي للعلاقات منها إلى الإسهام المعرفي التفسيري المتقدم.

الالتزام بالمعايير الأخلاقية في البحث العلمي

- يشير اعتماد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات إلى وجود تعامل مباشر مع مشاركين بشريين، وهو ما يستلزم الالتزام بمجموعة من الضوابط الأخلاقية المنظمة لعملية جمع البيانات، غير أن الدراسة لم تتضمن توثيقا صريحا لهذه الإجراءات
- لم يرد في منهجية الدراسة أي بيان يوضح آلية الحصول على موافقة المشاركين أو طبيعة اطلاعهم على أهداف الدراسة، رغم أن الأداة تعتمد على جمع بيانات إدراكية من أفراد داخل بيئة مؤسسية
- ← يحد من مستوى الشفافية البحثية ويثير تساؤلات حول مدى التزام الدراسة بالمعايير الأخلاقية المتعارف عليها
- ← من الأجدر تضمين فقرة توضح أن المشاركة تمت بصورة طوعية، مع بيان حق المشارك في الانسحاب في أي وقت

- لم يتم توضيح آليات ضمان سرية البيانات وحمايتها سواء من حيث عدم الكشف عن هوية المشاركين أو كيفية تخزين البيانات ومعالجتها
- ويظهر ذلك في عرض النتائج، حيث يتم تحليل البيانات بشكل تجميعي دون الإشارة إلى أي إجراءات لحماية الخصوصية، أو التأكيد على عدم استخدام البيانات لأغراض خارج نطاق البحث
← هذا الغياب قد يؤثر على مصداقية الدراسة من الناحية الأخلاقية
← من الأنسب الإشارة إلى أن البيانات عولجت بشكل سري، وأنها استخدمت لأغراض علمية فقط دون الإفصاح عن أي معلومات شخصية

- لم تتضمن الدراسة أي إشارة إلى موافقات أخلاقية رسمية أو مؤسسية، سواء من جهة أكاديمية أو من المؤسسة محل الدراسة، رغم أن طبيعة البحث تتطلب ذلك
- ← الأمر الذي يضعف من الجانب المنهجي ويقلل من توافق الدراسة مع المعايير البحثية الحديثة
- ← وكان من الأجدر توضيح ما إذا تم الحصول على موافقة جهة رسمية، أو الإشارة إلى الالتزام بإرشادات أخلاقيات البحث العلمي

رغم اعتماد الدراسة على أدوات منهجية منظمة في جمع البيانات، إلا أن غياب التوثيق الصريح للإجراءات الأخلاقية، سواء فيما يتعلق بالموافقة أو السرية أو الاعتماد المؤسسي، قد حدّ من مستوى الشفافية البحثية وأضعف من تكامل البناء المنهجي للدراسة.

التقييم النهائي وفق معايير النزاهة الأكاديمية

- يعكس العمل مستوى من الالتزام الشكلي باستخدام الاقتباس والتوثيق، كما يتضح من توظيف إحالات مرجعية متعددة داخل النص، إلا أن هذا الالتزام لم يرتقِ إلى مستوى التوظيف التحليلي الذي يسهم في بناء حجة علمية متماسكة، حيث ظل الاقتباس في إطار الإسناد دون أن يتحول إلى أداة لإنتاج المعرفة
- اتسم التوثيق بطابع تجميعي، من خلال عرض المفاهيم والدراسات بصورة منفصلة، دون تحقيق ترابط نظري يعكس تكاملاً في البناء المفاهيمي، الأمر الذي حدّ من قدرة الإطار النظري على تفسير العلاقات بين المتغيرات بشكل منهجي

■ اعتمدت الدراسة على مصادر ذات موثوقية أكاديمية مقبولة، إلا أن محدودية حداثتها وضعف تنوعها، خاصة في مجال سريع التطور كتكنولوجيا المعلومات، قد أضعف من قدرة الدراسة على مواكبة التحولات المعاصرة وتقديم تفسير حديث للظاهرة المدروسة

■ تم الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية من حيث الشكل، في ظل غياب النقل الحرفي المباشر، إلا أن الصياغة اتسمت بالقرب من النصوص الأصلية، مما يعكس محدودية في الاستقلالية الفكرية واعتمادا على إعادة إنتاج الأدبيات

- لا توجد مؤشرات على وجود سطو أكاديمي مباشر، غير أن التشابه البنيوي الناتج عن اعتماد أنماط عرض تقليدية وصياغات متكررة يحد من تميز النص ويؤثر على درجة أصالته
- تبرز الأصالة في الجانب التطبيقي من خلال جمع البيانات وتحليلها، إلا أن الإسهام العلمي بقي محدودا في مستواه النظري، في ظل غياب تطوير نموذج مفاهيمي أو تقديم تفسير معمق للنتائج

- يعاني الجانب الأخلاقي من نقص في التوثيق، حيث لم يتم توضيح الإجراءات المرتبطة بالموافقة أو سرية البيانات أو الاعتماد المؤسسي، مما يضعف من مستوى الشفافية البحثية
- يعكس العمل مستوى مقبولا من الامتثال لمتطلبات النزاهة الأكاديمية على المستوى الإجرائي، إلا أنه لا يحقق العمق التحليلي والاستقلالية الفكرية المطلوبة لإنتاج معرفة علمية متقدمة، حيث يغلب عليه الطابع الوصفي والتجميعي، مع محدودية واضحة في الإسهام النظري وضعف في التوظيف النقدي للأدبيات.

التوصيات

- الانتقال من الاستخدام الشكلي للاقتباسات إلى توظيفها بوصفها أداة تحليلية تسهم في بناء الحجة العلمية، من خلال دمج أكثر من مصدر للفكرة الواحدة، وإبراز أوجه الاتفاق والاختلاف، وربطها مباشرة بإشكالية الدراسة ومتغيراتها
- إعادة بناء الإطار النظري على أساس تكاملي، بحيث يتم دمج المفاهيم بدلا من عرضها بشكل منفصل، مع تطوير نموذج مفاهيمي واضح يفسر العلاقات بين تكنولوجيا المعلومات ووظائف الموارد البشرية، بما يعزز الترابط المنهجي
- تحديث قاعدة المصادر العلمية بالاعتماد على دراسات حديثة منشورة في مجلات علمية محكمة، خاصة في مجال التحول الرقمي وإدارة الموارد البشرية الإلكترونية، بما يضمن مواكبة التطورات العلمية والمعرفية

- تعزيز الاستقلالية الفكرية من خلال إعادة صياغة الأدبيات بأسلوب تحليلي يعكس فهم الباحث، والابتعاد عن إعادة إنتاج النصوص بصيغ قريبة من مصادرها، مع دمج التعريفات في طرح موحد يعكس رؤية نقدية
- تقليل التشابه البنيوي من خلال تنويع أساليب العرض، والابتعاد عن القوالب التقليدية في تنظيم المحتوى، مع إعادة هيكلة الدراسات السابقة ضمن تحليل مقارن يبرز الاتجاهات والفجوات البحثية
- تعميق الإسهام العلمي من خلال توظيف النتائج الإحصائية في بناء تفسير نظري، وربطها بنماذج علمية قائمة أو تطوير إطار تفسيري جديد يعكس خصوصية السياق المدروس
- تعزيز الالتزام بالمعايير الأخلاقية من خلال توثيق إجراءات الموافقة المسبقة للمشاركين، وبيان آليات ضمان سرية البيانات، والإشارة إلى أي موافقات مؤسسية، بما يتوافق مع أخلاقيات البحث العلمي المعتمدة

شكرا لكم